الأمم المتحدة

A/56/182

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٨٦ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها

تقديم المساعد إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها

تقرير الأمين العام**

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٢
ثانيا – الأنشطة المضطلع بها داخل الأمم المتحدة	٣-٩	٢
ثالثا – الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة	١٠-٣٠	٣
رابعا – المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية	٣١-٣٦	٧

* A/56/50.

** يغطي هذا التقرير الأحداث والأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١.

160801 160801 01-45783 (A)
0145783

أولا – مقدمة

١ – شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٣٣/٥٥ واو المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الأمين العام على مواصلة ما يبذله من جهود في إطار تنفيذ القرار ٧٥/٤٩ زاي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والتوصيات الصادرة عن بعثات الأمم المتحدة الاستشارية لكبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وانتشارها، وجمعها في الدول المتأثرة التي تطلب ذلك، بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا وبالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية. وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام أيضا أن يواصل بحث هذه المسألة وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويقدم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب. وهو يوجز عددا من المبادرات التي اتخذت على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لمعالجة مسألة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، ويتناول المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة إلى الدول.

ثانيا – الأنشطة المضطلع بها داخل الأمم المتحدة

ألف – اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

٣ – عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ تاء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والمعنون ”الأسلحة الصغيرة“، عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه دورتيها الثانية في الفترة من ٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ والثالثة في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١، في نيويورك.

٤ – أجرت اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية مناقشات موضوعية استنادا إلى مشروع برنامج العمل المقدم من الرئيس لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه[1]، ونظرت في عدد من المسائل الإجرائية، بما في ذلك طرائق حضور المنظمات غير الحكومية دورات اللجنة التحضيرية وكذلك المؤتمر، ومشروع النظام الداخلي للمؤتمر، ومشروع جدول أعمال المؤتمر ومشروع أهداف المؤتمر.

٥ – ويتضمن مشروع برنامج العمل أحكاما تتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، على الصعد القطري والإقليمي والعالمي وهو يدعو إلى إنشاء آليات تعاون وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية.

٦ – واعتمدت اللجنة التحضيرية، في دورتها الثالثة، مشروع النظام الداخلي للمؤتمر وكذلك طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية. وقررت اللجنة أيضا أن يُعقد المؤتمر على المستوى الوزاري.

باء – صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتوطيد السلام من خلال التدابير العملية لنزع السلاح

٧ – أسس الأمين العام، في آب/أغسطس ١٩٩٨، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتوطيد السلام من خلال التدابير العملية لنزع السلاح، بناء على توصية من مجموعة الدول المهتمة بوضع تدابير عملية لنزع السلاح. وهي المجموعة التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٨/٥١ زاي المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ المعنون ”توطيد السلام من خلال التدابير العملية

لنزع السلاح''. وتقوم بإدارة الصندوق إدارة شؤون نزع السلاح.

٨ - ومن أهداف الصندوق مساعدة البلدان المتأثرة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جهودها الرامية إلى توطيد السلام من خلال اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح، كسحب أسلحة الأشخاص المسرحين وتخزينها والتحفظ عليها وتدميرها؛ وتشجيع تبادل الخبرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات جمع الأسلحة ومراقبتها والتخلص منها، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني بعد انتهاء الصراعات المسلحة؛ وزيادة مواءمة التشريعات الوطنية وتبادل المعلومات بين الدول لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود.

٩ - ومنذ الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، تتعاون إدارة شؤون نزع السلاح تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع أعضاء مجموعة الدول المهتمة بوضع تدابير عملية لنزع السلاح، للاستفادة من الصندوق الاستئماني في دعم مشاريع وبرامج نزع السلاح العملي والمسائل الإنمائية ذات الصلة، بما في ذلك مساندة برامج جمع الأسلحة وتدميرها. وقد قدمت الدول الأعضاء في تلك المجموعة مساهمات مالية إضافية إلى الصندوق الاستئماني خصصت لمشاريع بعينها في بلدان مختلفة.

ثالثا - الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة

١٠ - اقترح في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة المؤرخ ٢٧ آ/أغسطس ١٩٩٧ (A/52/298) عدد من إجراءات المنع والحد التي تهدف إلى كبح تراكم ونقل الأسلحة الصغيرة المفرطين والمزعزعين للاستقرار. ويدعو أحد تلك المقترحات التي حظيت بتنويه خاص في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ باء المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بأن تبادر الدول بأسرع ما يمكن إلى جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة الخارجة عن نطاق الحيازة المدنية القانونية والتي لا تستلزمها ضرورات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وقد اتخذت الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ القرار ٥٤/٥٤ ياء الذي نص على جملة أمور منها تشجيع الأمين العام على مواصلة الجهود التي يبذلها لمساعدة الدول في كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمع تلك الأسلحة في الدول المتأثرة التي تطلب ذلك. ويرد أدناه بيان المساعدة المقدمة في هذا الصدد.

ألبانيا

١١ - في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أوفدت إدارة شؤون نزع السلاح بعثة تقييمية إلى ألبانيا لتقييم نتائج مشروع غرامش الرائد حتى تاريخه، ولا سيما الجانب المتعلق منه بنزع السلاح فضلا عن تقديم الظروف الموجبة لتوسيع نطاق المشروع ليشمل منطقتي إلباسان وديبرا والنتائج المتوقعة من ذلك. وقد خلصت البعثة إلى أن مشروع ''الأسلحة مقابل التنمية'' أنجز بنجاح. ورغم الضآلة النسبية لكمية الأسلحة التي تم جمعها (زهاء ٦ ٠٠٠ سلاح إضافة إلى ١٣٧ طنا من الذخيرة)، أعلنت غرامش منطقة خالية من الأسلحة، ولم ترد أي تقارير عن وقوع أي أنشطة غير قانونية أو إجرامية استخدمت فيها أسلحة في المنطقة على مدى الأشهر الـ ١٥ الأخيرة. وشددت البعثة على ضرورة قياس نجاح مشروع غرامش بما أحدثه من تغيير نفسي يتمثل في ''نزع السلاح من أذهان'' السكان، وليس بعدد الأسلحة المستردة.

١٢ - وقد طلبت حكومة ألبانيا من إدارة شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع نطاق المشروع

بحيث يشمل مناطق أخرى من البلد. وقد وافقت الدول الأعضاء في المجموعة المهتمة وغيرها من الجهات المانحة على تقديم دعم مالي من أجل توسيع نطاق المشروع الرائد ليشمل منطقتي إلباسان وديبرا. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠، تقدمت عملية جمع الأسلحة باطراد في جميع أنحاء هاتين المنطقتين حيث تم وضع اليد على ٩٨٤ ٢ سلاحا و ٣٤ طنا من الذخيرة. وتم من خلال المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، تمويل مشاريع الهياكل الأساسية والاتصالات باعتبارها جزءا من العنصر الإنمائي.

١٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقعت وزارة الدفاع الألبانية على مذكرة تفاهم مع حكومات ألمانيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تدمير فائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يناهز حجمه ١٤٠ ٠٠٠ قطعة سلاح، وذلك عن طريق مرفق لتدمير الأسلحة يُنشأ خارج تيرانا. ومنذ بدء تشغيل ذلك المرفق تم تدمير ١٦ ٠٠٠ قطعة سلاح.

كمبوديا

١٤ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وجهت حكومة كمبوديا رسالة إلى الأمين العام تلتمس مساعدة من الأمم المتحدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستجابة لهذا الطلب، أرسل الأمين العام إلى كمبوديا بعثة تقص للحقائق لتقييم الحالة فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة في ذلك البلد، وللوقوف على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تتعاون مع الاتحاد الأوروبي وحكومة اليابان في مساعدة الحكومة الكمبودية. وبناء على الخبرة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي في كمبوديا، اقترحت حكومة اليابان مشروعا قوامه الأسلحة مقابل التنمية لينفذ في مقاطعة باكان.

١٥ - وقد تكونت البعثة من ممثلين عن إدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب كمبوديا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وزارت البعثة كمبوديا في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ووجدت أن سلام كمبوديا الهش مهدد فعلا بسبب الانتشار غير المحدود للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأمر الذي لا يزعزع التوازن السياسي الحساس في ذلك البلد فحسب، بل يسهم أيضا في تزايد النشاط الإجرامي إلى حد كبير بما يصاحب ذلك من انعدام أمن السكان.

١٦ - وأوصت البعثة أن تقوم إدارة شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأوساط المانحة الدولية بوضع مشروع قوامه الأسلحة مقابل التنمية من أجل منطقة باكان. ونتيجة لذلك فإن المفاوضات تجري بين إدارة شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وحكومة اليابان، التي مولت بعثة تقصي الحقائق بغرض وضع استراتيجية قوامها الأسلحة مقابل التنمية من أجل كمبوديا.

الكونغو

١٧ - تلبية لطلب حكومة الكونغو الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في تدعيم وقف إطلاق النار، زارت بعثة مشتركة من إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية ذلك البلد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وكان الهدف الرئيسي للبعثة الممولة من مجموعة الدول المهتمة بالتدابير العملية لنزع السلاح جمع المعلومات عن المناخ السياسي الراهن، وتقييم احتياجات الكونغو في ما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، قبل اتخاذ أي قرار بشأن تعميق مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في ذلك البلد.

١٨ - وأوصت البعثة بأن تبادر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما من خلال مجموعة الدول المهتمة، إلى دعم أنشطة نزع السلاح في الكونغو، من قبيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج جمع الأسلحة، بوصفها سبيلا إلى المساهمة في عملية السلام عموما.

١٩ - وفي أعقاب البعثة، عرضت إدارة شؤون نزع السلاح مشروعا مشتركا بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة من أجل ''إعادة إدماج المقاتلين السابقين وجمع الأسلحة الصغيرة في الكونغو''، لتنظر فيه مجموعة الدول المهتمة بالتدابير العملية لنزع السلاح.

كينيا

٢٠ - بحث الأمين العام، خلال زيارته لنيروبي في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الحالة فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة في كينيا وفي المنطقة مع الرئيس دانييل آراب موي. وفي ٢٣ أيار/مايو، وجه الأمين العام رسالة إلى الرئيس موي يطلب موافقته على إرسال بعثة تقص للحقائق إلى كينيا. وردا على تلك الرسالة دعا الرئيس موي في رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الأمم المتحدة إلى مساعدة حكومته والموقعين على إعلان نيروبي[٢] لإجراء دراسة تفصيلية بشأن حجم مشكلة الأسلحة الصغيرة في البلد وفي المنطقة ووضع برامج مناسبة لجمعها وتدميرها. واستجابة لذلك، تعتزم إدارة شؤون نزع السلاح، جنبا إلى جنب مع إدارة الشؤون السياسية، إيفاد بعثة إلى كينيا قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠٠١.

النيجر

٢١ - تلبية لطلب من حكومة النيجر، وبدعم من مجموعة الدول المهتمة بالتدابير العملية لنزع السلاح، زارت النيجر في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بعثة لتقصي الحقائق تقودها إدارة شؤون نزع السلاح وتضم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا.

٢٢ - وتمثلت الأهداف الرئيسية للبعثة في إجراء تقييم أولي للحالة في ذلك البلد، والنظر في أداء واحتياجات لجنة النيجر الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة وتقييم مدى ملاءمة مشروع رائد مقترح، ومساعدة حكومة النيجر في وضع برنامج لجمع الأسلحة يتلاءم واحتياجات البلد.

٢٣ - وخلصت البعثة إلى ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل توطيد عملية السلام في النيجر، وتشجيع إقامة شراكة بين الجهات الفاعلة داخل النيجر (الحكومة، والمتمردين السابقين، والزعماء التقليديين، والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة) من جهة، والمجتمع الدول (الأمم المتحدة، والبلدان المجاورة، والشركات الدولية ودوائر المانحين) من جهة أخرى.

٢٤ - واقترحت البعثة أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتشاور وثيق مع إدارة شؤون نزع السلاح وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، بوضع برنامج عمل، جنبا إلى جنب مع الحكومة والسكان المستهدفين، يرمي إلى إيجاد علاج ناجع لمشكلة انتشار الأسلحة غير المشروعة في منطقة انغويمي ثم التوسع في البرنامج بالتدريج ليشمل جميع أنحاء البلد. وينبغي لبرنامج التنسيق والمساعدة أن يشجع البلدان المجاورة على مواجهة المشكلة ذاتها باتخاذ مبادرات مماثلة ومنسقة.

٢٥ - ونتيجة لذلك، عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠١، على مجموعة الدول المهتمة بوضع تدابير عملية لنزع السلاح ''مشروعا رائدا لجمع الأسلحة غير المشروعة تحقيقا للتنمية المستدامة بمنطقة انغويمي الإدارية''. وسينشر هذا المشروع، الذي سيبدأ في تموز/يوليه

٢٠٠١ وينتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٣، رسالة سلام من خلال حملة للتوعية الشعبية موجهة نحو سكان القرى، وسيجمع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في المنطقة ويدمرها من خلال إنشاء صندوق ''الأسلحة مقابل التنمية'' الذي سيموِّل أنشطة التنمية في المجتمعات المحلية. وأعلن بعض أعضاء مجموعة الدول المهتمة عن تبرعات من أجل تمويل هذا المشروع.

٢٦ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قام وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بتمثيل الأمين العام للأمم المتحدة في احتفال ''شعلة السلام'' في أغاديز، بالنيجر. وفي أثناء الاحتفال، تم تدمير الأسلحة الفائضة وغير المرغوب فيها التي جمعت خلال عملية السلام في النيجر عقب ثورة الطوارق في الجزء الشمالي من البلد وذلك بحضور أطراف مختلفة وممثلين عن المجتمع الدولي.

بابوا غينيا الجديدة (بوغانفيل)

٢٧ - تولت إدارة شؤون نزع السلاح إسداء المشورة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل فيما يتعلق بجهود الأطراف في عملية بوغانفيل السلمية من أجل وضع خطة للجزيرة كيما تتخلص من الأسلحة. وقد اعتمدت الأطراف خطة للتخلص من الأسلحة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠١، وأدمجتها في التسوية السياسية الشاملة التي تم الاتفاق عليها فيما بينها في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ورهنا بالموافقة النهائية للمجلس التنفيذي الوطني لبابوا غينيا الجديدة، من المزمع أن تقوم الأطراف بتنفيذ هذه الخطة تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. وقد طُلب إلى إدارة شؤون نزع السلاح أن تقدم إلى المكتب مزيدا من المساعدة في أدائه لمسؤوليته.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٨ - في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، قام برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، بالتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتنظيم حلقة عمل في أبوجا، لوضع منهج لتدريب قوات الأمن والجمارك والشرطة والقوات العسكرية وشبه العسكرية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة. وقد اشترك في حلقة العمل، التي تم تنظيمها في إطار تنفيذ الوقف الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رؤساء الشرطة والجمارك والدرك في بلدان الجماعة.

منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي

٢٩ - استضافت حكومة كينيا اجتماعا للخبراء بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وذلك في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وجاء هذا الاجتماع بعد مؤتمر آذار/مارس ٢٠٠٠ لوزراء المنطقة واعتمد ''برنامج عمل منسقا وخطة لتنفيذ إعلان نيروبي''. ودعا الاجتماع أيضا مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا إلى تقديم الدعم في مجال بناء القدرات في المنطقة بغرض الحد من التهديدات الناشئة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي البيان الختامي طُلب إلى الخبراء الإقليميين والدوليين أن يضعوا ميزانية شاملة كي يعتمدها الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في باماكو، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٠ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اعتمد اجتماع وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في منتدى التعاون الأمني التابع للمنظمة اتفاقا بعيد المدى

لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد حددت وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة معايير وإجراءات ملموسة لرصد انتشار الأسلحة في منطقة المنظمة. ووافقت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق الملاحقة القضائية للصناعة غير المشروعة، بوضع علامات على الأسلحة الصغيرة وتدمير أي أسلحة لا تحمل علامات أو وضع علامات عليها. كما اتفقوا على تبادل المعلومات بشأن الصادرات والواردات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

رابعا – المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

منظمة الوحدة الأفريقية

٣١ – عُقد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في أفريقيا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في باماكو، بمالي. واعتمد المؤتمر إعلان باماكو، الذي عرض الموقف الأفريقي المشترك إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٣٢ – وقد ذكر إعلان باماكو أن من الضروري أن تعالج مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة معالجة تتسم بالشمول والتكامل والقابلية للاستدامة والفعالية عن طريق كفالة الشفافية؛ وتشجيع التدابير الرامية إلى إقرار السلام والأمن والثقة بين الدول الأعضاء للحد من اللجوء إلى الأسلحة؛ والنهوض بالهياكل والعمليات المستخدمة في تعزيز الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان وإقرار سيادة القانون والإدارة السليمة للحكم، فضلا عن الإنعاش والنمو الاقتصاديين؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على اكتشاف ومصادرة وتدمير الأسلحة غير المشروعة وعلى اتخاذ تدابير لمراقبة تداول هذه الأسلحة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على برامج العمل الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع ومكافحة واستئصال انتشار هذه الأسلحة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في أفريقيا.

اجتماع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه

٣٣ – بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظمت الحكومة البرازيلية ''اجتماعا إقليميا تحضيريا لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ''، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في برازيليا، بالبرازيل. وقد اجتمع ممثلون من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للبحث عن نهج مشترك إزاء مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية الإسهام في التوصل إلى منظور إقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ وعمليته التحضيرية.

٣٤ – وبعد ثلاثة أيام من المداولات، اعتمدت البلدان المشاركة إعلان برازيليا، الذي أعربت فيه عن اعتقادها بأن مؤتمر الأمم المتحدة سوف يعتمد إعلانا سياسيا وبرنامج عمل عالميا. وفضلا عن ذلك، طُرحت بعض الاقتراحات فيما يتعلق بأهداف المؤتمر. كما اعترف إعلان برازيليا بأهمية

دور الأمم المتحدة في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٣٥ - نظرا لما تميز به الجنوب الأفريقي في تاريخه الحديث من صراع على نطاق واسع، أصبح أحد المناطق الفرعية في أفريقيا التي تواجه تحديات متعددة الجوانب مصدرها الانتشار غير المحدود للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. كما أنه منطقة يوجد فيها عدد كبير من المقاتلين السابقين لم يعاد بعد إدماجهم في المجتمع على نحو كامل.

٣٦ - وخلال سنة ٢٠٠٠، وفي سياق الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، أجرت إدارة شؤون نزع السلاح مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مناقشات، بغرض وضع الإطار المناسب للتعاون بين المنظمتين في المسائل المتصلة بنزع السلاح. وستراعى نتائج المؤتمر وتوصياته في ذلك التعاون الذي سيشمل المجالات التالية: إقامة آلية إقليمية لتحقيق الشفافية فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقلها مما شمل إنشاء قواعد بيانات بغرض تبادل المعلومات؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع وتنفيذ مشاريع جمع الأسلحة؛ وتوفير تدريب متخصص على نزع السلاح للموظفين الحكوميين في المنطقة؛ وتقديم المساعدة في مجال تعبئة الموارد المالية والتقنية لتنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه.

الحواشي

(١) انظر A/CONF.192/PC/L.4/Rev.1.

(٢) تم التوقيع على ”إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الأفريقية والقرن الأفريقي“ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ من قِبل ممثلي حكومات إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا والسودان وكينيا.